البرنامج 4: نحو الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك الاقتصاد الدائري والأزرق

مقدمة عامة

89. يعتبر مفهوم الاقتصاد الدائري والأزرق، الذي يشمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، استجابة لتطلعات التنمية المستدامة، بالنظر إلى الضغط المتزايد للاستهلاك والإنتاج على موارد العالم والبيئة. يعترف واضعو خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط وتقرير حالة البيئة والتنمية أن أنماط الاستهلاك والإنتاج بحاجة إلى التغيير لفك الارتباط بين التنمية البشرية وتدهور البيئة البحرية والساحلية. تقدم خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين مبادئ توجيهية للتحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والاستدامة طويلة الأجل، والاقتصاد الدائري والنماذج الجديدة في استخدام الموارد، مع مراعاة تغير المناخ والمساهمة في خطة الأمم المتحدة لعام 2030. علاوة على ذلك، وكما لوحظ في تقرير حالة البيئة والتنمية، فإن الجاذبية المتزايدة للمناطق والمدن الساحلية تؤدي إلى تركيز السكان في المناطق الساحلية الحضرية، وانخفاض الديناميكيات الاقتصادية والسكانية الريفية، حيث يعيش اليوم أقل من 50 ٪ من السكان في المناطق الريفية في جميع دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء دولتين. وتظهر مؤخرًا أنشطة جديدة مثل الطاقات البحرية المتجددة أو استخراج المعادن والكائنات البحرية، وذلك بالإضافة إلى وجودها مع الأنشطة البحرية الأخرى مثل النفط والغاز البحري، والنقل البحري ومع المناطق البحرية المحمية. تمثل الاستخدامات البحرية المتعددة والكثيفة والتي تكون أحيانا متضاربة تحديات جديدة من أجل تحقيق الحالة البيئية الجيدة في البحر الأبيض المتوسط أو الحفاظ عليه. يعد التخطيط الجيد للمجال البحري ضروريًا لتجنب النزاعات بين القطاعات الحالية والناشئة، ويسمح بإحداث التآزر وتعزيز فعالية تكلفة الأنشطة في البحر.

90. يجمع البرنامج 4 بين الأساليب الأساسية والمتكاملة والشاملة لضمان الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية، وتنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية - الفريد من نوعه في جميع أنحاء العالم - والإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (اعتمد في عام 2019 في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة)، وخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط (تم اعتمادها في عام 2016 في الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة)، وبما يتماشى مع الإطار المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط والاقتصاد الأزرق و قرارات وتوصيات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة. تؤدي الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري دورًا خاصًا، كسياسة شاملة، مع خيارات استراتيجية وخطط وتدابير إدارية، والتي يمكن أن تدمج وتعكس في الوحدة الجغرافية الساحلية نفسها (بأجزائها الأرضية والبحرية) جميع السياسات المواضيعية والأبعاد الأفقية، التي تشمل تدابير التنمية، والحماية البيئة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتكيف مع تغير المناخ وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التنفيذ المشترك لإجراءات متنوعة، تقتضي مشاركة صناع القرار والشركات وتجار التجزئة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من أجل إعادة تصميم طريقة إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها بشكل مبدع، وذلك لإنعاش التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية، والتوجه إلى اقتصادات غير ملوثة، خالية من النفايات، ومنخفضة الكربون، وفعالة في استخدام الموارد، وشاملة اجتماعيًا، وخضراء ودائرية. يعد النهج الإقليمي لتخطيط الحيز البحري أمرًا ضروريًا، خاصة بالنسبة للتأثيرات البيئية وإنتاج الطاقة المتجددة.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

91. يساهم البرنامج 4 بشكل مباشر في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة 14 وخاصة الأهداف 6 و8 و9 و11 و12. كما أنه يراعي عددا من قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما قرارات الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2019) بشأن المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ومعالجة التحديات البيئية من خلال ممارسات الأعمال المستدامة؛ والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية تكتسي نتيجة الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة أهمية خاصة من خلال موضوعها الذي جاء تحت عنوان "*تعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة*". على المستوى الإقليمي، يساهم البرنامج 4 في عمل جميع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك أهداف الاتفاق الأخضر الأوروبي، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام 2030، وطموح التخلص من التلوث كليّة، والتوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية، وتوجيه التخطيط المكاني البحري، عند الاقتضاء، بالإضافة إلى عمل الاتحاد من أجل المتوسط على الاقتصاد الأزرق. كما أنه يتماشى مع الهدف الاستراتيجي 4 لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة البحرية والساحلية 2020-2030.

92. ومن أجل إعداد البرنامج 4، تم إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقريرين عن تحليل التدابير الإقليمية الحالية التي تحدد الثغرات فيما يتعلق بتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتدابير الإقليمية والوطنية الجديدة/المحدثة المحتملة، بناءً على العمل الذي تم منذ ذلك الحين بما يتماشى مع هذه التوصيات، أي، دمج الاقتصاد الدائري في تنفيذ السياسات والأدوات التنظيمية، وتعزيز تطبيق تخطيط الحيز البحري المرتبط بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتعزيز تنفيذ البروتوكول الخارجي، إلخ.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 4:	
الهدف 12. الاستهلاك والإنتاج اللذان يتسما بالمسؤولية:	الغايات 12.1 و12.2 و12.4 و12.5 و12أ
الهدف 11. المدن والمجتمعات المستدامة:	الغايتان 11.4 و11.6
الهدف 8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي:	الغايات 8.3 13.1، 8.4 8.9 13.3
الهدف 9. الصناعة، والابتكار والبنى التحتية:	الغاية 9.4
الهدف 6. المياه النظيفة والصرف الصحي:	الغايتان 6.5 و6.6

الأهداف

93. يتناول البرنامج 4، بالإضافة إلى المساهمة في أهداف البرنامج 1، الأهداف الاستراتيجية التالية، المرتبطة بأهداف بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإطاره الإقليمي المشترك الذي اعتمده الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة، وأهداف خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدها الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة واستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

1. تيسير التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية بالانسجام مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
2. ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، لا سيما فيما يتعلق بالاستخدام الآمن للمياه، خاصة من خلال أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة وتعزيز الاقتصاد الدائري؛
3. تحقيق الاتساق بين المبادرات العامة والخاصة وبين جميع القرارات التي تتخذها السلطات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، والتي تؤثر على استخدام المنطقة الساحلية؛
4. تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، والاستفادة من التطورات الهامة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وتعزيز القدرات الفنية للشركات، ورجال الأعمال، ووكلاء التمويل، ومنظمات المجتمع المدني، والمساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإدارتها بشكل مستدام؛

94. وهذه بدورها تساهم أيضًا في الأهداف الإيكولوجية التالية التي اعتمدها الاجتماع 17 للأطراف المتعاقدة:

الأهداف الإيكولوجية ذات الصلة:

- الهدف الإيكولوجي 6. الحفاظ على سلامة قاع البحر، وخصوصًا في الموائل القاعية ذات الأولوية؛
- الهدف الإيكولوجي 7. التغير في الأوضاع والجغرافية المائية لا يؤثر سلبيًا على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛
- الهدف الإيكولوجي 8. الحفاظ على الديناميات الطبيعية للمناطق الساحلية وحفظ النظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية؛

النتائج

95. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 4.1 تحقيق استدامة الموارد الساحلية والبحرية من خلال التنفيذ المتآزر لنهج التخطيط والإدارة، بما في ذلك الاعتبار الكافي للتفاعلات بين البر والبحر (LSI).

96. سيرتكز العمل بموجب هذه النتيجة على تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري على المستوى الوطني والإقليمي وحسب الاقتضاء دون الإقليمي، باعتباره النهج الأكثر فاعلية لإدارة التناقضات المحتملة بين السياسات القطاعية المختلفة (مثل المنافسة على الفضاء والموارد والبنى التحتية وما إلى ذلك) وكذلك بين السياسات البحرية والبرية. سيتم دعم الأطراف المتعاقدة في إعداد أو تحديث الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية حسب الاقتضاء للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، تماشياً مع الإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي اعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي والعشرون، وسيتم تنفيذ خطط إدارة المناطق الساحلية الوطنية و/أو العابرة للحدود وغيرها من الخطط الساحلية والبحرية المتكاملة. وفي هذا السياق، سيتم التركيز بشكل خاص على تطبيق تخطيط الحيز البحري، ولا سيما معالجة التفاعل بين الأرض والبحر والتكيف مع تغير المناخ.

وسيتوجه الاهتمام التشغيلي أيضا إلى القطاعات الساحلية والبحرية الرئيسية من أجل زيادة ملكيتها للاستدامة ومبادئ وأهداف الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي. ولتحقيق أهداف هذه النتيجة سيقدم الدعم للمناطق الساحلية ذات الأولوية من أجل إعداد تقييمات المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية وإقرار الاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة.

النتيجة 4.2 إعداد أدوات ونهج الاقتصاد الأزرق والأخضر المستدام في سياق التنمية المستدامة وتنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

97. من أجل تكييف الأنشطة البشرية مع القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط وتحقيق وضعها البيئي الجيد، من الضروري تسريع ديناميكيات تبني نهج الاقتصاد الدائري والأخضر. يجب إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات التي لها تأثير رئيسي في النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، بما في ذلك قطاعات الاقتصاد الأزرق المستدام، لأن عدد السكان في المناطق الساحلية والحضرية في زيادة مستمرة، ولأن بلدان البحر الأبيض المتوسط والمجتمعات والاقتصادات تعتمد على الموارد الساحلية والبحرية الطبيعية لتكوين الثروة وتوفير فرص العمل ومواصلة التنمية المحلية (حالة البيئة والتنمية). سيتم وضع استراتيجية إقليمية حول السياحة المستدامة. وسيتم تنفيذ هذه النتيجة في سياق تنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ومبادراتها الرئيسية وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وستتم مراجعة تلك الأطر الاستراتيجية والتطلعية الإقليمية في 2024-2025، مع مراعاة سيناريوهات الدراسة الاستشرافية MED 2050 والتدابير الإقليمية التي تدعم تطوير الأعمال الخضراء والدائرية، من بين أمور أخرى. وسيتم تقديم الدعم الفني لتعزيز أطر السياسات الوطنية، ودعم قطاعي الاقتصاد الأخضر والأزرق في دمج تدابير الاقتصاد الدائري، وتطوير الإجراءات التجريبية والمبادرات الرئيسية وأنشطة النشر. وسيتم تعزيز الآليات الإقليمية لرصد تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخطط العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

98. كما سيتم تصميم تدابير لزيادة كفاءة واستدامة موانئ البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الأماكن البحرية السياحية (مبادرة الموانئ الخضراء) كأدوات ملموسة للاقتصاد الأزرق؛ وكل ذلك يدخل في الاستجابة، على وجه الخصوص، للآثار السلبية للقطاعين البحري والسياحي في البحر الأبيض المتوسط، وللمساهمة في إزالة الكربون والحد من انبعاثات ملوثات الهواء في البحر الأبيض المتوسط. وستتم دراسة مبادرة الموانئ الخضراء، التي تهدف إلى تكييف البنى التحتية للموانئ مع معايير الاستدامة البيئية، والترويج لها في البحر الأبيض المتوسط.

النتيجة 4.3 تنفيذ الإدارة البيئية المبتكرة والأدوات الاقتصادية لحماية الموارد الساحلية والبحرية واستخدامها بكفاءة.

99. يعتمد الحد من التدهور البيئي إلى حد كبير على التخطيط السليم لاستخدام المساحات والموارد الساحلية والبحرية. تدعم الأدوات مثل الإشراف على الأراضي، والأدوات المالية البيئية، والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وخطط التعويض، وما إلى ذلك، تدعم عمليات صنع السياسات والقرارات؛ وهذا يستدعي تفصيلاً لهذه الأدوات، وتحليلا اقتصاديا لتقييم خيارات وتدابير السياسات المختلفة، وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المتوسطيين على استخدامها. يمكن أيضًا ربط الحلول المبتكرة بالأنشطة التجريبية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، كما تم تحديدها من خلال المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة BlueMed للبحث والابتكار للوظائف الزرقاء والنمو. وفيما يتعلق "بالخدمات والمنتجات المبتكرة"، هل يمكنك، من فضلك، إضافة نقطة تتعلق بالرقمنة.

النتيجة 4.4 تطبيق التدابير التي تم تحديدها في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية على المستوى الإقليمي ومن قبل كل طرف متعاقد ضمن ولايته القضائية لضمان سلامة الأنشطة البحرية وتقليل تأثيرها المحتمل على البيئة البحرية ونظامها البيئي.

100. يمكن أن تؤدي زيادة الأنشطة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما في البلدان ذات الخبرة القليلة في هذا المجال، إلى عواقب سلبية طويلة الأجل على النظم الإيكولوجية الهشة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وعواقب سلبية على اقتصادات الدول الساحلية المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالسياحة ومصايد الأسماك، إذا لم يتم تنظيم هذه الأنشطة ومراقبتها بشكل مناسب. كما تمثل مصادر الطاقة المتجددة البحرية إمكانات كبيرة من حيث إنتاج الطاقة وإحداث فرص العمل. لذلك من المهم أن يكون هناك تخطيط طويل الأجل لهذه التطورات بالفعل اليوم، وذلك لتحقيق التوازن بين هذه الفرصة والاستدامة. الإجراءات المتوخاة في إطار هذه النتيجة تتبع جهود الأطراف المتعاقدة في البروتوكول البحري من خلال تنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية وتعزيز إطار حسن الإدارة الذي يؤدي إلى إطار تعاون وشراكة مستدام وعملي؛ ويهدف ذلك إلى تقديم مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة، وبرنامج بناء القدرات، مع تحديد الطريق إلى الأمام لفترة ما بعد عام 2024، كونه تاريخ انتهاء الإطار الزمني لتنفيذ خطة العمل الحالية، والذي سيتضمن صياغة خطة عمل جديدة/محدثة للتنفيذ الفعال للبروتوكول البحري بشكل متسق مع الالتزامات العالمية ذات الصلة.